علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي

The relationship of the investment environment with the indicators of the national economy

م. د. سعدية هلال حسن جامعه الفرات الاوسط / الكلية التقنية الإدارية / الكوفة drsadia516@gmail.com

المستخلص :

تعد البيئة الاستثمارية الحاضنة لجميع انواع الاستثمارات المحلية والاجنبية فاذا كانت محدداتها مشجعة زادت من مستويات التدفقات الاستثمارية وبالعكس ،اذ ان هناك علاقة بين طبيعة البيئة الاستثمارية ومستوى التدفقات الاستثمارية ،وتعد محددات البيئة الاستثمارية عديدة ومن اهمها الاستقرار الامني والسياسي ،والعوامل الاقتصادية والمالية التي تشمل الاستقرار النسبي في سعر الصرف ومعدلات التضخم وتوفر المصارف وتطورها ، الشفافية والنزاهة في التعاملات الادارية وعدم شيوع ظاهرة الفساد الاداري والمالي ،ووضوح الاجراءات القانونية وغيرها .لذا تبرز اهمية البيئة الاستثمارية وعلاقتها بمؤشرات الاقتصاد القومي كواحدة من الموضوعات الاستراتيجية الهامة باعتبارها الحاضنة التي ينمو ويتطور فيها الاستثمار والاقتصاد عموما .

ويعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية ، نتيجة التراجع الذي حصل في اسعار النفط الخام الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا عاجزا امام التقلبات التي تحصل في اسعار المشتقات النفطية ،حيث بلغ اجمالي الصادرات للعام ٢٠١٥ب٤٩,٤ مليار دولار كان حصة الصادرات النفطية ب٤٩،١ مليار دولار اما في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ فقد بلغ اجمالي الصادرات بي ٦٠و٨٥,٢ مليا ر دولار على التوالي ،كان حصة الصادرات النفطية ب٥٩،٦و٨٣،٨ مليار دولار على التوالي لعامين، ارتفعت قيمة اجمالي الواردات من ٣٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ٤٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم لتصل الى ٣٧,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨ فيما شكلت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ب٢٨,٧% عام ٢٠١٦ ثم اخذت قيمة الواردات بالتذبذب. وان اي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة الصادرات وبالتالي فان الميزان التجاري سيكون سالبا مما سيحمل الاقتصاد العراقي معضلات كبيرة ، حيث بلغ سالب ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفع موجبا ليصل الى ٤٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨.

الكلمات المفتاحية : البيئة الاستثمارية– المؤشرات الاقتصادية– الميزان التجاري – الصادرات ، الواردات، الاقتصاد القومي.

Abstract:

The investment environment is the incubator for all types of domestic and foreign investments, so if their determinants are encouraging, they increase the levels of investment flows and vice versa, as there is a relationship between the nature of the investment environment and the level of investment flows, and the determinants of the investment environment are numerous and the most important of which are security and political stability, and economic and financial factors that include relative stability In the exchange rate and inflation rates, the availability of banks and their development, transparency and integrity in administrative dealings and the lack of prevalence of administrative and financial corruption, and the clarity of legal and other procedures. Therefore, the importance of the environment is highlighted. Investment and its relationship to indicators of the national economy as one of the important strategic issues as it is the incubator in which the investment and the economy in general grows and develops. The Iraqi economy suffers from structural imbalances, as a result of the decline in crude oil prices, which makes the Iraqi economy a powerless economy in the face of fluctuations in the prices of oil derivatives, as total exports for the same year amounted to 49.4 billion dollars The share of oil exports was $49.1 billion. In 2017 and 2018, the total exports amounted to $60 and 85.2 billion, respectively. The share of oil exports was $59.6 and 83.8 billion, respectively, for two years. The value of imports increased from 37.1 billion dollars in 2014 to 48.6 billion dollars in 2016 and then to 37.0 billion dollars in 2018, while the proportion of imports to GDP was 28.7% in 2016 and then

The value of imports was taken by fluctuation. Any decrease in crude oil prices will make the value of imports greater than the value of exports, and therefore the trade balance will be negative, which will cause the Iraqi economy to suffer major dilemmas, as it reached negative 4.8 billion dollars in 2016 and then rose positively to 48.2 billion dollars in 2018.
Key words: investment environment- Economic Indicators- trade balance- exports- imports- National economy.

المقدمة:

بالرغم من امتلاك العراق معظم او بعض مقومات النهوض التي تؤهله للتطور اقتصاديا ، الا انه يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية كونه يعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط في التصدير الامر الذي يجعل من التقلبات التي تحصل في اسعار النفط الخام تعكس بصورة كبيرة على تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي تخلق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وفي ضوء ذلك ينبغي انتهاج سياسات واستراتيجيات وتهيئة بيئة استثمارية قادرة على بناء قاعدة اقتصادية هادفة لتنويع مصادر الدخل وتنويع في صادراته لزيادة المساهمة في توليد الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث:رغم ما للبيئة الاستثمارية من اهمية وعلاقة بمؤشرات الاقتصاد القومي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ولكن لابد من وجود مؤشرات اقتصادية نحكم من خلالها على سلامة ذلك الاقتصاد .

اهمية البحث:تكمن اهمية البحث بكونه يجمع بين متغيرات البيئة الاستثمارية ومؤشرات الاقتصاد القومي ويعد اضافة معرفية للباحثين بهذا الموضوع يمكن ان يستفيدوا من النتائج التي يتم التوصل اليها .

هدف البحث:يهدف البحث الى التعرف على علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات الاقتصاد القومي في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:خدمة لهدف الدراسة فان الفرضية تنص على :

١-توفير العديد من المحفزات في البيئة الاستثمارية تمثل عامل اساسي لجذب الاستثمارات المباشرة .

٢ -تتاثر قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر بمؤشرات الاقتصاد القومي .

المحور الاول / البيئة الاستثمارية المفهوم والمكونات

اولا / مفهوم البيئة الاستثمارية :تعرف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار ونجاحه كالسياسة الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما ويمكن تعريف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر والاطار القانوني والاداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات الاجنبية وثقته بتوجيه استثماراته الى بلد دون اخر ، ان تعبير بيئة يكاد يكون انعكاسا لسياسات الاستثمار بالمعنى الواسع ، اذ يتضمن معظم السياسات والادوات والمؤشرات والتي تؤثر بطرق مباشرة او غير مباشرة في القرارات الاستثمارية .(الطائي،٢٠١٠ :٣٤) ومن المعروف ان البيئة الاستثمارية تلعب دورا رئيسيا في حجم الاستثمارات فاذا كانت عوامل الجذب ايجابية فيها (موسى،٢٠٠٩: ٢٣) فهذا يعني انها البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمار وتشكل من اهم العوامل التي يجب توفرها لأحداث تنمية اقتصادية . حيث ان الاستثمار يواجه مخاطر كثيرة تقليدية تشترك فيها مختلف الاقتصادات ، الا ان مخاطر البيئة الغير الملائمة هي الاخطر على الاستثمارات المحلية والاجنبية بشكل خاص ، فلا يعقل ان يتوقع من الاستثمارات الاجنبية الدخول الى بيئة غير محفزة للاستثمار تاركه ما تقدمه الاقتصاديات الاخرى من حوافز وضمانات ، كما ان الاستثمارات المحلية لا تجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة وعادة

ما تتركز في المجالات ذات خطورة (وبالتالي ربحية) متدنية بل قد تكون مثل هذه البيئة عامل طرد (عدم استقطاب) لهذه الاستثمارات وسببا في هجرتها الى الاقتصاديات المجاورة.

ثانيا / مكونات البيئة الاستثمارية

١- **العوامل الاقتصادية:** حيث ترتبط العوامل الاقتصادية بنمط النظام الاقتصادي الموجود في البلد وقد دلت التجارب العلمية على ان الاستثمار ينجذب نحو السياسات التي تقود الى التنمية والاستقرار من خلال توفير اطار قانوني مستقر وفي اطار علاقات الشفافية ولذلك يجب على اية دولة ان توجه سياستها الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي باتجاهيين الاول العمل على معالجة القصور الذي يحدث في هذه السياسات من اجل جذب الاستثمارات وبخلاف ذلك فسوف يؤدي الى عدم جذب الاستثمارات او دخولها بشكل غير كاف. أما الثاني فهو معرفة التعارض الذي يحدث بين مصلحة الدولة ومصلحة المستثمر الاجنبي (محي الدين ،٢٠١١ :٧٠)حيث ان النظام الاقتصادي الحر يمثل مناخا ملائما للاستثمارات وعامل جذب نتيجة لحرية تدفق راس المال من والى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية .

٢- **العوامل السياسية** :تعد من اكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية وكذلك في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في اي بلد من البلدان . ان هذه العوامل تؤثر سلبا او ايجابا في عملية جذب او طرد المشروعات الاستثمارية فالاستقرار السياسي والامني يشكل عامل جذب والاضطرابات السياسية والامنية تشكل عامل طرد للاستثمارات مهما تكون الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فأنها لا تدفع المستثمرين بالقدوم الى بلد يعاني عدم الامان .

٣- **القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار** :وجود بيئة قانونية مناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص هي التي ترسي التشريعات والقوانين بحيث تتناسب مع تحقيق اهداف التنمية وهذا يتم من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق رؤيا ومنظار شموليين ، وحتى تكون البيئة القانونية جاذبة للاستثمار لا بد ان تتسم بالتطور والمرونة والشفافية ووضوح الرؤيا والدول النامية بحاجة الى اصدار قوانين لضمان تشجيع المستثمرين . أن المستثمرين يفضلون الاستثمار بالبلدان ذات البيئة القانونية الملائمة من اجل ضمان الارباح المتتالية من استثماراتهم اي كلما كان قانون الاستثمار والتشريعات يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا المناسبة من اعفاءات ضريبية وكمركية ، كلما ادى ذلك الى جذب الاستثمار .(العلي ،٢٠٠٥: ٣)

٤- **السياسات والبرامج الاقتصادية** :السياسات والبرامج الاقتصادية كلما كانت مرنه وغير متضاربة في الاهداف والادوات ، وواضحة وتتميز بالكفاءة والفاعلية ، وتتوافق مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على المستوى القومي ، وعلى المستوى العالمي ، كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح واهمها .(خديجة حرمة ،١٩٩٩: ٣)

أ- **أثار السياسية المالية على الاستثمار** :أذا كانت السياسة المالية ، السياسة الضريبية ، وسياسة الانفاق العام تتميز بالوضوح والعدالة في التطبيق ، بالإضافة الى منح الاعفاءات وتسهيلات للمستثمرين . اي كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة وكان السعر الضريبي مناسبا ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر ، وتكون واضحة ومرنة ، وتكون السياسة الاتفاقية العامة تتجه نحو تقوية البيئة الاستثمارية وتبتعد عن تشويه الاسعار كما يجب ان تحتفظ بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ، لا يؤدي الى تضخم مرتفع ، ولا يؤدي الى انكماش وكساد كبير ، فان ذلك يساعد على جذب الاستثمارات والعكس صحيح .

ب- **اثار السياسة النقدية على الاستثمار**:يقصد بها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في عرض النقد وذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة سعر الخصم ، الاحتياطي الالزامي ، معدلات الفائدة) كلما كانت السياسة النقدية توسعية ، كانت جاذبة للاستثمار بسبب انخفاض معدل الفائدة ، وبالتالي انخفاض كلفة راس المال اللازم للاستثمار كما انها يجب ان تكون متوافقة مع التغيرات في حجم النشاط الاقتصادية المطلوبة ، وان تتسم بالاستقرارية ، وعكس ذلك لن تكون محفزة للاستثمار .

ج- **اثار السياسة التجارية على الاستثمار**:يقصد بها الاتفاقيات الثنائية بين البلد المعني والدول الاخرى ، فكلما زادت الاتفاقيات الموقعة بين البلد المعنى ، والدول الاخرى كان ذلك مؤشرا على الانفتاح الاقتصادي لهذا البلد وتعززت عوامل الجذب للاستثمارات والعكس صحيح ، اي كلما كانت السياسة التجارية تحررية ومرنة وتعمل على ازالة القيود الكمية ، تتجه نحو معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية ، كلما كانت محفزه لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار ، من اجل التصدير والعكس في حالة السياسة التجارية المقيدة سياسة حماية التجارة ، تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد اذا انها تساهم في رفع مستوى الدخل والاستهلاك وكذلك توفير العملات الصعبة وتقليل الاستيراد ورفع مستوى المدخرات المحلية وهي عوامل محفزة للاستثمار . .(خديجة حرمة ،١٩٩٩: ١٧)

٥- **العوامل الاجتماعية**:ويقصد بالعوامل الاجتماعية القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فاذا كان المشروع الاستثماري المقترح ينسجم مع العوامل الاجتماعية فان ذلك يعني ان البيئة الاستثمارية مناسب وهو عامل جذب اما اذا كان المشروع الاستثماري يتعارض مع العوامل الاجتماعية فهذا يعني ان البيئة الاستثمارية غير مناسبة لإقامة المشروع . ويعتقد البعض بان الكثير من الصعوبات والعقبات التي تواجه الاستثمار نتيجة لقيم اجتماعية وثقافية معينة .

٦- **العوامل الإدارية**:يقصد بها مجموعة الاجراءات الادارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، فاذا كانت تتسم بالسهولة والوضوح عندها نستطيع القول ان العوامل الادارية تشكل عامل جذب للاستثمارات ، اما اذا كانت معقدة وغير واضحة وتأخذ وقت طويل عندها نقول ان العوامل الادارية تشكل عامل طرد للاستثمار .

وهناك العديد من الاجراءات الادارية والمتعلقات التي تحليلها وتحديد اثرها على الاستثمار بهدف تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للوضع الاقتصادي وهي .(سليمان المنذري ،٢٠٠٤ : ١٣٤)

أ- اولويات الاستثمار ويتحدد من خلال دور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني .

ب- تمويل الاستثمارات ويتحدد من خلال تحليل مستوى المدخرات الوطنية وامكانيات جذب رؤوس الاموال الاجنبية (الاستثمار الاجنبي سواء المباشر او غير المباشر)

ت- النظام المصرفي القائم ، ويؤثر من خلال طرق منح الائتمان والتسهيلات المصرفية .... الخ .

ث- سلوك المستثمرين ، ويتحدد من خلال تحليل طرق التحفيز ودوافع الاستثمار ... الخ .

ج- اعتماد الدولة على نظريات النمو والتنمية الاقتصادية بحيث تكون ملائمة للوضع الاقتصادي ،

ثالثا / المؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية: لقد ازدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية و الاقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية البيئة الاستثمارية اذ اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلالة احصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي، وعلى الرغم من ان هذه المؤشرات لم تصل الى درجة الدقة والموضوعية الكاملة ، الا ان رجال الاعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية وهي مؤشر الحرية الاقتصادية ،مؤشر العولمة كوف ، مؤشر جاهزية البنية الرقمية ،مؤشر التنمية البشرية ،مؤشر التنافسية العالمية ،مؤشر الشفافية ،مؤشر سهولة اداء الاعمال .(**الحسن** ،٢٠١٧: ١١)

المحور الثاني / علاقة بيئة الاستثمار بمؤشرات اداء الاقتصاد القومي: وهي مجموعة من المؤشرات والمحددات التي يمكن من خلال الحكم على سلامة اداء الاقتصاد القومي من جهة وعلى جاذبيته للاستثمارات من جهة اخرى ، وتدل المؤشرات الاقتصادية مثل معدل العائد على الاستثمار، وقيمة الاحتياطات الدولية ، وانخفاض نسبة المديونية ، ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي وغيرها على قوة الاقتصاد القومي في استقطاب الـ (FDI) .

ويمكن توضيح بعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة مباشرة في التأثير على البيئة الاستثمارية وفق المحاور الاساسية التالية :

أولاً : درجة الانفتاح على العالم الخارجي:يتسم هذا العصر بالانفتاح ، وعولمة الانشطة الاجتماعية المتعلقة بمختلف مجالات الحياة وعدم ادخار اي جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف ، الامر الذي بات يؤكد على مقولة (العالم قرية صغيرة

) ليس حسب مقاييس الحجم والمسافة ، بل من خلال مقياس سهولة تدويل الانشطة ونشر الاغراض المختلفة لتحقيق الاهداف المرجوة من مختلف ارجاء الارض والاقتصاد كباقي المجالات واثر بالانفتاح ، بل اصبح اهم ما يؤثر به الانفتاح . في تنشيط تدفقات رؤوس الاموال والسلع الى الداخل والخارج ، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد وزيادة معدلات الاستفادة من انتقال السلع ورؤوس الاموال ونقل التكنلوجيا الحديثة بين الدول . ويؤثر الانفتاح على العالم الخارجي من خلال بعدين رئيسين .(مشعل ،٢٠٠٧ : ١١)

البعد الاول : تحديد تجارة السلع والخدمات ، ويركز هذا البعد على دور حرية التجارة الخارجية في الاقتصاد ، من خلال شقي التجارة ، الصادرات والمستوردات .

البعد الثاني : حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول ، ويركز هذا البعد بشكل خاص على انتقال راس المال ، واحد اهم اشكال انتقال راس المال بشكل دولي الاستثمار الاجنبي المباشر . حيث يميل الاستثمار الاجنبي الى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي .

معناه عدم وجود اية قيود على حركة التبادل التجاري او عناصر الانتاج الامر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها ، وعدم وجود اية اختلالات في هذه الاسواق (عناصر الانتاج) ، وبما ان المستثمر الاجنبي يسعى لتحقيق ربحية ممكنة ، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، وبعيدا عن فرض القيود .

وبناء على ذلك يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي واتباع نظم الحرية الاقتصادية الاقتصادي يؤدي الى تضاؤل فرص الوصول الى مصادر متعددة لمدخولات الانتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار وكذلك انخفاض القدرة التقديرية التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة ، والتي لا تنشا نتيجة انخفاض الطاقة الانتاجية وانما تنتج بسبب عدم انفتاح الاسواق الخارجية امام منتجات تلك الدول.

ويمكن احتساب الانفتاح من خلال:

١- نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي .
٢- نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي .
٣- درجة الانكشاف الاقتصادي .
٤- الميزان التجاري

١- **نسبة الصادرات الى الناتج القومي الإجمالي:**تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كون الناتج المحلي محددا اساسيا للشركات الاجنبية التي تبحث عن الاسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة ، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير العديد من الشركات المحلية والاجنبية لاستثمار اموالهم ، وقد اقرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة . Positive Relationship بين الناتج المحلي الاجمالي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر . وفي دراسة (الانو نكتاد) عن محددات تدفق الاستثمار الاجنبي لـ (٤٢) دولة نامية بين اهمية الناتج المحلي الاجمالي بوصفه محدداً لجذب راس المال الاجنبي .

تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و بشكل اساسي في قطاع التصنيع او الخدمات ، وهذا يعني وجود علاقة بين الصادرات وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر . ومن الفوائد التي تعود على التنمية الاقتصادية من جراء زيادة الصادرات ، ويمكن لهذه الدول من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية . ان تشجيع الصادرات يؤدي الى الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية ، وبذلك يمكن ان يؤدي تشجيع الصادرات الى تدعيم التخصص والى زيادة الانتاجية ايضا فان تشجيع الصادرات يعمل على فتح اسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي الى الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير . ان التوسع في التصدير يؤدي الى تنشيط الاستهلاك المحلي ، وبذلك ينشط المنتجون لتقليد المنتجات الاجنبية ، ومن خلال نمو قطاع التصدير تظهر حوافز لاستثمارات جديدة محلية واجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة

. وتحفيز على استثمارات اضافية وتشجيع العوامل المذكورة ويمكن لزيادة الصادرات ان تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنلوجيا وبالطرق المختلفة سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية والمعدات الرأسمالية وتتفاعل جميع العوامل المذكورة بقوة وتحفيز على استثمارات اضافية وتشجيع التصدير والاستهلاك ايضا مما يؤدي الى ارتفاع الناتج القومي الاجمالي .

يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية اعتمادا كبيرا نتيجة اتسامه بحالة عدم التنوع في انماط انتاجه السلعي في حين يتميز الطلب الداخلي فيه بالتنوع اذ تشير طبيعة كل من الصادرات والواردات الى اختلال هيكلة الاقتصاد العراقي مقارنة بالاقتصاديات الاخرى المتقدمة كونه اقتصادا احادي الجانب يعتمد على النفط وعلى الاستيرادات في تلبية احتياجاته (رسن ، ٢٠١٧: ١٣٢) .ويمكن ملاحظة ذلك من سيطرت الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الاجمالية الامر الذي يؤدي الى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكلية نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة هي النفط الخام على نسبة كبيرة جدا فمن خلال الجدول (١) نلاحظ ان اجمالي الصادرات بلغت٨٤,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ في حين بلغت الصادرات النفطية حوال ٨٤,٥ مليار دولار اما في عام ٢٠١٥ فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية الى ٤٩,١ مليار دولار نتيجة التراجع الذي حصل في اسعار النفط الخام الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا عاجزا امام التقلبات التي تحصل في اسعار المشتقات النفطية وبلغ اجمالي الصادرات للعام نفسه ب٤٩,٤ مليار دولار اما في عام ٢٠١٧ –٢٠١٨ فقد بلغ اجمالي الصادرات بي ٦٠–٨٥,٢ مليا ر دولار على التوالي .

٢– **نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي:**تلعب الواردات دورا مهما واساسيا في الاقتصاد العراقي اذ تتجلى مهمتها من خلال تحقيق التوازن بن العرض والطلب ،فبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ اسفرت سياسة الانفتاح الاقتصادي الى زيادة الواردات نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية وخصوصا الزراعي والصناعي على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات الاساسية ،الامر الذي دفع بالحكومة الى الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد من اجل سد احتياجات الطلب المحلي من السلع المتنوعة ، في حين انه لا يصدر سوى سلعة واحدة هي النفط اذ ارتفعت قيمة الواردات من ٣٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ٤٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم لتصل الى ٣٧,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨ فيما شكلت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ب٢٨,٧% عام ٢٠١٦ ثم اخذت قيمة الواردات بالتذبذب خلال الاعوام اللاحقة حيث بلغت

١٦,١٠%،١٧,٠٩% لعامي ٢٠١٧و ٢٠١٨ سبب هذا التراجع بنسبة الواردات لا يعود الى انخفاض الواردات وانما الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من زيادة الواردات بفعل تصدير مادة واحدة وهو النفط .

٣– **درجة الانكشاف الاقتصادي** . مؤشر الانكشاف التجاري من اهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الذي يمثل قياس نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ، وان ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة الاعتماد على الخارج وبالتالي التأثير في مسيرة البلد النامي واختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد فبعد ان كان معدل الانكشاف ٥٢,٢%عام٢٠١٤ انخفض الى٥١,٢%عام ٢٠١٥ ثم وصل الى ٥٤,٤% عام ٢٠١٨ ان سبب ارتفاع معدلات الانكشاف الاقتصادي في العراق هي ضعف تنوع قاعدته الانتاجية واعتماده بشكل كبير على العالم الخارجي لتصدير منتجات النفط الخام فضلا عن احتياجاته من السلع وغيرها عن طريق الاستيرادات ،ومن ثم اصبحت التجارة الخارجية بمثابة عصب الحياة للاقتصاد العراقي وهو ما ادى الى ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي .

٤– **الميزان التجاري** :يشهد الميزان التجاري للاقتصاد العراقي حالة اختلال واضحة ،ويظهر ذلك من خلال تشوه الميزان التجاري نتيجة تضخم العوائد النفطية وليس من مصادر سلعية منتجه بسب فقدان التنوع الاقتصادي عن قائمة صادراته ، ويتضح ذلك بصورة واضحة من خلال بيانات الجدول (١) شهد الميزان التجاري فائضا ايجابيا نتيجة ارتفاع القدرة الانتاجية والتصديرية للنفط الخام فضلا عن الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط الخام المصدر ، ان هذا الفائض في الميزان التجاري لا يعود الى قوة القاعدة الانتاجية غير النفطية وانما نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط الخام والتي تشكل معظم الصادرات العراقية في عام ٢٠١٤حيث شكلت ٤٧,٤مليار دولار ، نستنتج ان الاقتصاد العراقي يعتمد على قيمة الايرادات النفطية

، وان اي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة الصادرات وبالتالي فان الميزان التجاري سيكون سالبا مما سيحمل الاقتصاد العراقي معضلات كبيرة حيث بلغ سالب ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفع موجبا ليصل الى ٤٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨ .(الجهاز المركزي للإحصاء/ التجارة الخارجية،٢٠١٤-٢٠١٨)

جدول (١)اختلال الهيكل التجاري العراقي بالأسعار الثابتة (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	اجمالي الواردات	الواردات النفطية	الميزان التجاري	الانكشاف التجاري %	نسبه الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠١٤	٢٣٤,٦٤	٨٤,٥	٨٤,١	٣٧,١	٤,٦	٤٧,٤	٥٢,٢	٣٦,٠	١٦,١
٢٠١٥	١٧٧,٤٩٨	٤٩,٤	٤٩,١	٤١,٦	٢,٣	٧,٨	٥١,٢	٢٨,٠	٢٣,٤
٢٠١٦	١٧٤,٨٧٨	٤٣,٨	٤٣,٦	٤٨,٦	٢,٠	٤,٨-	٥٣,٣	٢٥,٠	٢٨,٧
٢٠١٧	١٩٥,٤٧٣	٦٠,٠	٥٩,٦	٣١,٦	٢,٤	٢٨,٤	٤٧,٦	٣١,٦	١٦,١
٢٠١٨	٢٢٤,٢٢٨	٨٥,٢	٨٣,٨	٣٧,٠	٢,٨	٤٨,٢	٥٤,٤	٣٨,٩	١٧,٠

المصدر: وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرات احصائية ، التجارة الخارجية ، الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (٢٠١٤-٢٠١٨) .

المحور الثالث /القدرة التنافسية للاقتصاد القومي: تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي احد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الاجنبية ، ذلك انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الاجنبية ، والعكس صحيح ، ولعل ذلك يرجع الى ان زيادة المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد القومي على مواجهة اية ظروف خارجية وامتصاصها ، مما ينجح على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من اجلها المستثمر الاجنبي ان جاذبية الاقتصاد للاستثمار الاجنبي المباشر كانت في الماضي وثيقة الصلة بامتلاك موارد طبيعية او سوق محلية ولكن مع التحول نحو عولمة الانتاج والتجارة اصبحت القدرة على المنافسة لموقع الاستثمار والتصدير العامل الرئيسي المحدد لتوفير الجاذبية ، وهذا ما جعل الدول النامية تسعى الى تطبيق برامج واسعة النطاق من اجل تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الاجانب ، وقد اعتمدت هذه البرامج على ما يلي .(الهاشم ، ٢٠٠٥: ٣٢)

اولا/هو اجراء تغيرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها اكثر مرونة وجاذبية مع تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة للاستثمار عن طريق :

أ- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف .

ب- الحد من معدلات التضخم والحفاظ على معدلات نمو معتدلة لان معدل التضخم يؤثر بشكل مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وحركة راس المال مثلما يؤثر على تكاليف الانتاج ومدى ربحية السوق وعلى المناخ الاستثماري .

ت- تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية .

ث- اعادة تنظيم الجهاز المصرفي بما يتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية.

ج- العمل على ضبط العجز في الموازنة العامة و التخفيف من حدة المديونية الخارجية.

ح- تطوير البنية التحتية والمرافق الحيوية .

ثانيا / ايجاد حوافز جديدة او تطوير الحوافز القائمة لتناسب احتياجات ومتطلبات المستثمرين .

اتخذت الحوافز من اجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عدة اشكال منها .(الاعرجي ، ٢٠٠٧: ١٠٧-١١٠)

١- حوافز نقدية:

من اجل تحقيق زيادة في معدلات الاستثمار المباشر لابد من :

أ- اقراض راس المال اللازم لشراء الارض وتأجيرها للمنشآت الاستثمارية الاجنبية.

ب- الامداد بالأموال اللازمة لتطوير مناطق الاستثمارات الاجنبية .

ج- تقديم الاعانات العامة لأغراض مختلفة مثل تدريب العمال .

د- الامداد بالأموال اللازمة لتعويض خسارة الحكومة المحلية الناتجة عن تخفيض عمولة ايجار او شراء عقارات من قبل المستثمر الاجنبي .

٢- حوافز مالية: تحدد قوانين الاستثمار نوع الضريبة ومعدلاتها وكذلك الاعفاءات والتخفيضات للشركات المستثمرة في أنشطة التكنلوجيا المتقدمة وكذلك الانشطة الخدمية التي تزيد من التنافس الدولي للصناعة المحلية .

٣- حوافز الملكية: هنالك العديد من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومات للشركات الاجنبية المستثمرة داخل اقتصادها وتتمثل في :

أ – تمديد فترة استئجار المباني او العقارات المملوكة للحكومة المركزية او الحكومات المحلية .

ب- تحفيض رسوم الايجار للعقارات الحكومية المركزية للمنشاة المتوطنة في المناطق الاستثمارية الاجنبية وللشركات ذات التكنلوجيا المتقدمة التي تقوم بعمل استثماري اجنبي مباشر .

ثالثا / تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في البلد المضيف ، ويجب ان لا تنتهي برامج ترويج الاستثمارات بصدور الموافقة للمستثمر الاجنبي على الاستثمار اذ يتعين ان تكون العملية متصلة حتى لا يضر بالسمعة الاستثمارية للدولة .

يشكل تباين المعلومات مع عدم التأكد احد العقبات الهامة التي تواجه عموما تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى اسواق الدولة النامية او الناشئة لإزالة هذه العقبات او التخفيف من حدتها انخرطت العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء في انشطة تشجيع واستقطاب الاستثمار في اطار استراتيجية شاملة يقوم بتنفيذها جهاز الترويج للاستثمار وتنطلق من بناء الانطباع على البلد المضيف والذي يهدف بالأساس الى تجاوز نقص المعلومات عن البلد المضيف والذي يهدف بالأساس الى تجاوز نقص المعلومات الكلية والقطاعية. ومن بين الادوار المهمة لجهات الترويج السعي لإفادة الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتعظيم مساهمتها في مؤشرات التنمية المختلفة .

ومن اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الادارة الاقتصادية على ادارة الاقتصاد القومي ، قيام الادارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطيات ومدى ثباتها واستقرارها ، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على ادارة الاقتصاد القومي الامر الذي من شانه تشجيع المزيد من الاستثمارات الاجنبية .(الحسن ،٢٠١٧: ١٩)

وهنالك عدة مؤشرات للاستدراك بذلك اهمها :

أ- نسبة خدمة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي

يوضح هذا المؤشر الذي يقيس المديونية الخارجية في الدول المقترضة ، وهو مؤشر ذا طابع احصائي يعتمد على النسب المئوية ، ويشير الى قدرة الاقتصادات على تحمل اعباء هذه الديون ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك .(الخفاجي ، ٢٠٠٥: ٣٤)

تعتبر نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من اكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جدا وهو الناتج المحلي الاجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية ،ان ارتفاع مؤشر نسبة الدين الخارجي القائم الى الناتج المحلي

الاجمالي يدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي لأية دولة على التمويل الخارجي في تنفيذ مشاريعه التنموية ، وفي علاج بعض المشاكل الاقتصادية وتعد الدولة مدينة وفقا لمؤشرات البنك الدولي اذا بلغت نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي ١٣٢ %.(الخفاجي،٢٠٠٥: ٣٩)

ب-قيمة الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي: تتمثل الاحتياجات الدولية التي هي ملك السلطة النقدية الحيازة الرسمية للعملات الاجنبية ، زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي ، ووحدات حقوق السحب الخاصة ، فضلا عن صافي الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ويجب تميز الاحتياطيات الدولية عن ودائع البنوك لدى البنك المركزي . وهي ما تشترطه نسبة الاحتياطي القانوني التي تلزم كل بنك تجاري ان يحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة ، وهي ارصدة لا يملكها البنك المركزي ويشترط ان يكون الاحتياطي تحت تصرف البنك المركزي ليستخدمها عند الضرورة وبالسرعة المطلوبة لمواجهة الاختلال العارض في ميزان المدفوعات او للدفاع عن سعر الصرف .

ونظرا لأهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد ساد الاعتقاد بين بعض الاقتصاديين في دول العالم الثالث ، بانه كلما كان حجم الاحتياطيات مرتفعا ويفوق المستوى العادي والامن ، كلما زادت قدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، غير ان هذا الاعتقاد ليس بالضرورة صحيحا ، ذلك لان قوة جذب الاستثمار الاجنبي تتوقف بالدرجة الاولى على معدل العائد المتوقع وعلى المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها ، فاذا كان معدل العائد المتوقع مرتفعا توافر مناخ جيد للاستثمار يتمثل في عوامل الامان والاستقرار وبيئة اقتصادية مواتية ، فان قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الاجنبية تزادا بغض النظر عن مستوى احتياطاتها النقدية ويرى البعض ان تكون هذه الاحتياطيات المرتفعة امر مطلوب لأغراء المستثمرين الاجانب لاستثمار اموالهم على اساس كلما كان حجم هذه الاحتياطيات مرتفعا كلما اطمئن المستثمرون الى امكان تحويل ارباحهم للخارج

والجدول (٢)يبين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٨ حيث بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر لعام ٢٠٠٧ ب ٠,٩٧٢مليار دولار ثم اخذ بالتزايد ليصل الى ٣ مليار دولار عام ٢٠١٣ ثم اخذ بالانخفاض ليصل الى ٢ مليار دولار خلال العامين ٢٠١٧و٢٠١٨ نتيجة للظروف السياسية والامنية التي مر بها العراق مما اثرت بشكل ملحوظ على الاستثمارات الاجنبية المباشرة .(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،٢٠١٤-٢٠١٨)

جدول (٢) للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٨)

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الاستثمار الاجنبي المباشر /مليار دولار	٠,٩٧٢	٢	٢	١	٢	٣	٣	١	٢	٢	٢	٢

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،للسنوات (٢٠٠٧-٢٠١٨).

ج-ميزان المدفوعات:يمثل ميزان المدفوعات سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة واخرى وتظهر اهميته في كونه يعكس هيكل وبنية الاقتصاد القومي ويمثل الجسر الذي يتم من خلاله تبادل المصالح الخارجية مع دول العالم ، فهنالك اسباب عديدة تؤدي الى اختلاله وعدم توازنه متمثلة باضطرابات قد تصيب البلد كالكوارث الطبيعية والازمات السياسية والحروب او انخفاض انتاجية بعض الدول مما يدفع بها الى زيادة الاستيرادات من غداء والات ومعدات وخدمات وغيرها لفترة طويلة وهذا يؤدي الى ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات واختلاله على الرغم من وجود فائض.

اذن زيادة العجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى عدم الكفاءة في ادارة الاقتصاد القومي ومن ثم يقلل من استقطاب الاقتصاد للاستثمارات ، اما اذا اتجه العجز نحو الانخفاض فسوف يزداد استقطابه لهذه الاستثمارات وكذلك حالة حدوث فائض.(**حمادي ، ٢٠١٠: ٤٣)**

ء- عجز الموازنة العامة للدولة:تواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة مما يترتب عليها لمعالجة ذلك البحث عن ادواتها وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد الامر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسالة التضخم .

ان التمويل بالعجز يسبب ضغوط تضخمية من خلال زيادة عرض النقد وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الانفاق الحكومي بمعدلات اسرع من الايرادات الحكومية.

ان تزايد عجز الموازنة اصبحت احدى المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول ويفسر الكثير من الاقتصاديين ان هذا العجز ينبغي ان ينخفض او يزول لأن له اثرا عكسيا على الاقتصاد ويعتقدون اساسا ان العجز يسبب التضخم من جهة ويخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع اسعار الفائدة التي تثبط الاستثمار من جهة ثانية .

تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها والاستثمارات الاجنبية نتيجة نمو الاقتصادات القوية وتبتعد عن الاقتصادات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها في المستقبل ، ويمكن الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه . .**(حمادي ، ٢٠١٠: ٤٤)**

أ- معدل زيادة الناتج المحلي الاجمالي:حيث ان ارتفاع هذا المعدل يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية لإشباع الرغبات الجديدة ، والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات .

ب- معدلات نمو عناصر الانتاج:فهذه المعدلات تشير الى احتمالات التقدم والتخصص الانتاجي وتحديد السلع ونوعيتها التي يتم التعامل بها في السوق العالمي ، فازدياد الكثافة البشرية ، وارتفاع نسبة التعليم يزيد من المهارات ويحسن من الانتاج ، ويدعم التخصص في السلع خاصة ذات الكثافة العمالية .

ج- شروط التجارة وقوة اتجاهاتها: حيث ان ارتفاع هذه الشروط او انخفاضها سوف ينعكس على قوة الاقتصاد . فتحسن هذه الشروط يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارادتها باقل صادرات ممكنة ، والعكس صحيح بالنسبة لانخفاضها ، ولذلك فان اتجاه هذه الشروط سيكون له اهمية في جذب الاستثمارات الاجنبية من عدمه .

كذلك فان النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة يكون محل اعتبار في القرار الذي يمكن ان يتخذه المستثمر لمزاولة نشاطه في دولة ما دون غيرها .

فاذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالي وتتبنى الاقتصاد الحر الذي يؤمن بدور القطاع الخاص واهميته للاقتصاد الوطني ، فان ذلك يشجع المستثمر الاجنبي على توجيه نشاطه الى تلك الدولة ، لما يمكن ان تقدمه له مزايا وضمانات تكفل له تحقيق اكبر قدر من الربح في جو اكثر امانا ، وفي اطار من المساواة بين المشروعات الاستثمارية المتماثلة بغض النظر عن صفة مالكيها وجنسيتهم ، اما اذا كانت الدولة تتبع النظام الاشتراكي وتسير على نهج التخطيط الشامل ، وتدخل الدولة النشاط الاقتصادي ، فان المستثمر الاجنبي سوف يمتنع عن توجيه نشاطه الى تلك الدولة ، نظرا للقيود التي تعوق نشاطه ، وما قد يلقاه من منافسة غير عادلة من المشروعات العامة او التي تدار بمعرفة الدولة .(محمد ،١٩٩٨ : ٣٨-٣٩)

الاستنتاجات:

١- ارتفعت قيمة الواردات من ٣٧,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ الى ٤٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم لتصل الى ٣٧,٠ مليار دولار عام ٢٠١٨ فيما شكلت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ب٢٨,٧% عام ٢٠١٦ ثم اخذت قيمة الواردات بالتذبذب.

٢- اي انخفاض في اسعار النفط الخام ستجعل قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة الصادرات وبالتالي فان الميزان التجاري سيكون سالبا مما سيحمل الاقتصاد العراقي معضلات كبيرة حيث بلغ سالب ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٦ ثم ارتفع موجبا ليصل الى ٤٨,٢ مليار دولار عام ٢٠١٨

٣- بلغ اجمالي الصادرات للعام ٢٠١٥ب٤٩,٤ مليار دولار في حين بلغت الصادرات النفطية حوال ٨٤,٥ مليار دولار اما في عام ٢٠١٥ فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية الى ٤٩,١ مليار دولار نتيجة التراجع الذي حصل في اسعار النفط الخام الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا عاجزا امام التقلبات التي تحصل في اسعار المشتقات النفطية اما في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨ فقد بلغ اجمالي الصادرات بي ٦٠و٨٥,٢ مليا ر دولار على التوالي .

٤- البيئة الاستثمارية تؤثر سلبا او ايجابا في عملية جذب او طرد المشروعات الاستثمارية وذلك مرتبط با الاستقرار السياسي والامني وبالقوانين والتشريعات .

٥- تعد الصادرات من محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر كون الناتج المحلي محددا اساسيا للشركات الاجنبية التي تبحث عن الاسواق الجديدة او زيادة نصيبها من اسواق الدول المضيفة .

٦- تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في البلد المضيف ، ويجب ان لا تنتهي برامج ترويج الاستثمارات بصدور الموافقة للمستثمر الاجنبي على الاستثمار اذ يتعين ان تكون العملية متصلة حتى لا يضر بالسمعة الاستثمارية للدولة .

٧- وجود بيئة قانونية مناسبة للنشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص هي التي ترسي التشريعات والقوانين بحيث تتناسب مع تحقيق اهداف التنمية وهذا يتم من خلال التعامل مع كافة القوانين وفق رؤيا ومنظار شموليين.

التوصيات:

١- تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية بحيث تكون ملازمة لعملية نقل التكنولوجيا مما يستدعي الامر الى تطوير راس المال البشري واصلاح نظام التعليم وتوفير البيئة المادية والمعنوية لمختلف الاختصاصات وذلك من خلال اقامة مراكز البحوث والدراسات التطويرية

٢- تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال تقديم كل ما يتوافر من الحوافز والاعفاءات والتسهيلات باتجاه تفعيل دور الاستثمارات الاجنبية والمحلية بالإضافة الى زيادة الثقة بالبيئة الاستثمارية

٣- خلق حالة من التوازن في توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لمنع حدوث اختلالات ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة.

٤- ضرورة قيام هيئة الاستثمار بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمحتملة واعداد بنك للمعلومات ليؤمن كل ما يحتاجه المستثمرون سواء الاجانب او المحليين من المعلومات الشاملة عن المشروعات الاستثمارية .

المصادر :

١) الاعرجي ،كاظم سعد عبد الرضا (٢٠٠٧)، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان اسيوية مختارة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق.

٢) حسن ،سعدية هلال (٢٠١٧)؟، ،مؤشرات البيئة الاستثمارية و دورها في الاستثمار الاجنبي المباشر لدولة العراق والامارات العربية المتحدة، هيئة استثمار الديوانية ،العراق .

٣) حمادي ،اسماعيل عبيد (٢٠١٠) ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ،العراق.

٤) خديجة حرمه (١٩٩٩)، الية انتقال اثار السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

٥) الخفاجي ، ناهدة عزيز مجيد(٢٠٠٥) ، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٠) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

٦) رسن ، .سالم عبد الحسن (٢٠١٧) ،الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي ،مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد ٣٤، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق.

٧) سليمان المنذري (٢٠٠٤) ، السوق العربية المشتركة ، مكتبة مدبولي للنشر ، مصر.

٨) الطائي ،اياد كاظم عيدان ا(٢٠١٠) ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،.

٩) العلي، محمد توفيق (٢٠٠٥)، تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة ندوة افاق التنمية العربية ، تونس.

١٠) محمد ، رمضان حويف(١٩٩٨) ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، دار النهضة العربية ، ، العراق .

١١) محي الدين ،امين محمد (٢٠١١)، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجمهورية اليمنية ، بحوث اقتصادية عربية ، مطبعة معهد التخطيط القومي ، العدد ٢٨ ، اليمن .

١٢) مشعل ، تركية أحمد (٢٠٠٧) ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاردن ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٢٣) ، العدد (١) ، العراق .

١٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،٢٠٠٧–٢٠١٨.

١٤) موسى ، شقري نوري (٢٠٠٩) ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن .

١٥) الهاشم ، نضال شاكر(٢٠٠٥) ، رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الثامن ، العراق .

١٦) وزارة التخطيط : الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرات احصائية ، التجارة الخارجية ، الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠١٤–٢٠١٨ .